

ملخص:

يتطرق هذا المقال لقضية العدالة في الفلسفة الغربية المعاصرة لدى الفيلسوف الأمريكي 'جون رولز'، الذي يقدم تصورا إتيقيا للعدالة بديلا عن النظرية النفعية الكلاسيكية التي هيمنت على الفكر الفلسفي الأنجلو-أمريكي المعاصر، فالعدالة فضيلة أولى للمؤسسات والإنصاف جوهرها، معتمدا في ذلك على الطرح الآدبي للعدالة في مقابل الطرح الغائي للعدالة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الإنصاف، الآدبية، الغائية، مبادئ العدالة، العدالة كإنصاف.

Summary :

This article deals with the problem of justice in contemporary Western philosophy in the American philosopher "JOHN RAWLS", who gives an ethical concept to justice as an alternative to the classic utilitarian theory which has dominated contemporary Anglo-American thought, of which he considers justice a first virtue for businesses and an essence is equity, adopted in this Deontological proposition of justice in exchange for the Teleological proposition of justice.

Key word: justice, equity, Deontological, Teleological, the principles of justice, justice like equity.

النظرية الآدبية:**أولوية العدالة على الخير****"جون رولز نموذجاً"**

Literary theory:

The priority of justice over goodness

John Rolls as a Model

د. سلطاني فاطيمة**جامعة سعيدة**

يعتبر مبدأ الإنصاف جوهر نظرية العدالة عند الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز (John Rawls)، الذي من خلاله يمكن اختيار مبادئ العدالة، كما أنه يحدد المؤسسات الرئيسية التي يمكن أن تطبق عليها هذه المبادئ لأنها تعتبر شرط ضروري لقيام مجتمع جيد التنظيم (Bien Organisé)، فنظرية العدالة كإنصاف أعادت طرح سؤال العدالة من جديد كبديل لمواجهة النظرية الغائية (التيولوجية Téléologique) التي تعطي الأولوية للخير باعتباره قيمة ضرورية وخاصة على العدل، ويتجلى ذلك في النظرية الأرسطية لتستمر حتى العصر الحديث مع الفلسفة النفعية، في مقابل النظرية الأدبية (الديونتولوجية Déontologique) التي تعطي الأولوية للعدل باعتباره قيمة كونية على الخير، ويتضح ذلك في المقاربة الكانطية لأخلاق الواجب والعدالة كإنصاف عند رولز، وبذلك ينقسم بحث فلاسفة الأخلاق في هذه المسألة إلى اتجاهين: الأول يعطي الأولوية للخير على العدل - التقليد الأرسطي و النفعي - والثاني يعطي الأولوية للعدل على الخير - نظرية كانط و رولز - وعليه؛ فإن البحث في نظرية العدالة شهد تحول وتطور في مفاهيمها حتى بلغ ذروته مع فيلسوف العدالة جون رولز.

إذن وفق هذه المقاربة؛ هناك سؤال جوهري يطرح نفسه: لماذا يعطي رولز الأولوية للعدل والحق على الخير؟ فهل هذا يعني اختزال مفهوم الخير كقيمة، أم أنه دعوى لتأسيس نظرية في الخير؟

إن التصور الغائي يتضح جلياً في نظرية أرسطو من خلال مقارنته لمفهوم العدالة، التي تعتبر فضيلة خاصة مثلها مثل كل الفضائل الأخرى تستمد دلالتها من ارتباطها بمفهوم الخير، وهذا ما تطرق إليه في كتابه الموسوم "بالأخلاق إلى نيقوماخوس" وبالتحديد في الجزء الخامس الذي جاء تحت عنوان "نظرية العدالة".

وفيه يفرق أرسطو بين العدالة الكاملة (العامة) والعدالة الجزئية (أو المحددة) ليعبر عن أحد معاني العدالة بقوله: "إننا نصف الأشياء بأنها عادلة عندما تؤدي إلى السعادة وتضمن استمرارها أو تؤدي إلى تحقيق جوانب من السعادة في الوسط السياسي"¹، ويقول أرسطو في تحديد معنى العدالة الكاملة: "العادل هو كل ما ينص عليه القانون ويتناسب مع المساواة (...). والجائر هو كل ما يخالف القانون وغير متساو"²؛ فالعدالة الكاملة بهذا المعنى تعتبر كفضيلة شاملة تهدف إلى تحقيق السعادة البشرية وهذا النوع نجده في الأفعال التي يترتب عنها توزيع مراتب الشرفية و الثروات التي تقسم بين أفراد المجتمع السياسي.

" في مقابل ذلك، فإن العدالة الجزئية لها علاقة بتلك الحصة والمنافع التي ينبغي أن يحصل عليها الأفراد وكذلك الأعباء التي ينبغي عليهم تحملها"³، فهذا النوع الأخير هو الذي اهتم به أرسطو، لأنه مرتبط بالإنصاف في عملية التوزيع بين أفراد المجتمع وتنقسم العدالة الجزئية إلى نوعين هما "العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية".

أما التصور الغائي لمفهوم العدالة في العصر الحديث نجد الطرح النفعي الذي أرسى مبادئه "جورج بنتام" في كتابه الموسوم "مقدمة لأصول الأخلاق والتشريع" عام 1789 وطوره "جون ستوارت مل"، فالنفعية هي مبدأ أخلاقي قائم على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد من الناس، فالخير يرتبط بكل ما هو نافع للفرد وبالتالي كل ما هو نافع للفرد في الوقت ذاته فهو نافع للآخرين.

يُخصص "جون ستوارت مل" الفصل الأخير من كتابه "النفعية" للبحث في العلاقة بين العدل والمنفعة، ففي البداية كانت العدالة تعني مطابقة الفعل للقانون، لتفرق فيما بعد المجتمعات اليونانية والرومانية بين القانون والمنفعة.

العدل هو أن يبلغ الفرد كل ما يستحقه من خير أو شر، فإذا بلغ الخير فمعنى ذلك أنه يستحقه وهذا كمقابل لتصرفاته الجيدة مع الآخرين، وإذا بلغ الشر هذا انعكاس لإساءة في تصرفه مع الآخرين، فالعدل هو أن يحصل الفرد على ما يستحقه وفق تصرفاته ومعاملته مع الآخرين.

بينما الظلم فإننا في غالب ما نربطه بفقدان الفرد لحريته الشخصية وهي أبسط ما يملك، بالإضافة إلى فقدانه لممتلكاته، أو حرمان الفرد من كل ما يكون نابع له بالقانون.

لم يفرق "مل" بين العدل والمنفعة واعتبر أن هذا التمييز مجرد وهم وهذا ما جاء في قوله: "إن العدل المبني على المنفعة هو الجزء الرئيسي بلا نزاع الجزء الأكثر إلزاماً من الأخلاق بأسرها، العدل هو اسم لبعض من أقسام القواعد الأخلاقية التي تهم أساساً الشروط الضرورية للرفاهية البشرية"⁴. وبذلك فإن تصور "مل" للعدالة لم يتجاوز إطار النظرية الغائية؛ لأنها توظف مفهوم العدل في خدمة الخير، فأوضحت العدالة لا تطلب لذاتها وإنما في مدى قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة، لأن هذه الأخيرة هي المقياس الوحيد والمطلق الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية، فهي تعتبر بأن السعادة هي الغاية الوحيدة التي يريد الإنسان تحقيقها، رغم أنها قد تكون واحدة فقط من مجموع من تلك الغايات الإنسانية.

وهذا الطرح يرفضه "جون رولز" لأن النفعية لم تأخذ بعين الاعتبار الأنماط المتنوعة لتصورات البشر عن الخير، ليقدم نظرية العدالة كحل بديل يتجاوز من خلاله جميع اشتقاقات النظرية الغائية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للعدل على الخير؛ لأن المجتمع جيد التنظيم هو المجتمع العادل الذي تحكمه مبادئ العدل، وبما أنه كذلك فإنه بالضرورة سوف يحقق الخير في الأخير للجماعة.

غير أن النظرية الرولزنية لا تستبعد تماماً العلاقة التضمنية بين العدالة والخير "إذا كان مفهوم العادل سابقاً مذهب الخير، فإن الأول يتضمن الثاني في آخر المطاف، هناك اتفاق بين العدالة والخير، وإن المجتمع المنظم جيداً بدءاً من العادل، ألا يحقق خير الجماعة؟"⁵ وعليه؛ يقول رولز: "أردت التوصل إلى تصور في العدالة يقدم بديلاً نظامياً معقولاً عن المذهب النفعي، الذي ساد بشكل أو بآخر لفترة طويلة في التقليد الأنجلو - ساكسوني من التفكير السياسي. والسبب الرئيسي الذي يدفعني لإيجاد مثل هذا البديل هو الضعف - كما أعتقد - في العقيدة النفعية كأساس للمؤسسات الديمقراطية الدستورية، على وجه الخصوص لا أعتقد أن المذهب النفعي يستطيع تقديم تفسير مرضٍ للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين كأفراد ومتساويين، وهو متطلب ذو أهمية أولى مطلقة من أجل تفسير المؤسسات الديمقراطية".⁶

يرتكز بحث رولز في مفهومين أساسيين في فلسفة الأخلاق يحاول من خلالها الرد على النفعية ونقدها وهما مفهوم "الخير" و"الحق" كما أشرنا لذلك سابقاً، وبذلك يميز بين النظرية الغائية (التيلولوجية) و النظرية الأدائية (الديونولوجية).

فالنظرية الغائية تعرف الخير تعريفاً مستقلاً عن الحق، ثم تعرف الحق على أنه ما يحقق الحد الأعظم من الخير، بمعنى أن الخير في هذه النظريات سابق على الحق وهذا ما ذهب إليه النفعيون.⁷ بينما **النظرية الأدائية** فهي لاتصف الخير بشكل مستقل عن الحق، ولا تفسر الحق على أنه تعظيم للخير⁸. وبالتالي فإن النظرية الأدائية ترفض أن يكون مفهوم الحق (العدل) مجرد وسيلة وأداة لخدمة الخير كما ترفض إخضاع مفهوم الحق لمعايير السعادة واللذة والرغبات، وهذا ما يؤكد عليه "رولز" ويعتبره خرقاً للعدالة الاجتماعية. يضع "رولز" ستة أفكار عن الخير في العدالة كإنصاف:

الفكرة الأولى: (فكرة الخير بمعنى العقلانية) وهي تفترض للمواطنين خطة حدسية عن الحياة وفي ضوءها يعينون مصادرهم المختلفة لكي يناضلوا بصورة عقلانية في سبيل مفاهيم الخير ومدى الحياة الكاملة.⁹

الفكرة الثانية: (فكرة الخيرات الأولية) هذه الفكرة تتماشى وفق أهداف العدالة كإنصاف باعتبارها مفهوم سياسي.

الفكرة الثالثة: (فكرة مفاهيم الخير الكاملة المسموح بها) إن مفاهيم الخير المسموح بها هي التي يسعى الأفراد إلى بلوغها بشكل ينسجم مع مبادئ العدالة.

الفكرة الرابعة: (فكرة الفضائل السياسية) تتحدد من خلالها الفضائل المثلى للمواطن الصالح في مجتمع ديمقراطي، وبذلك يمكن تصنيفها على أنها مفهوم سياسي .

الفكرة الخامسة: (فكرة الخير السياسي) ترتبط هذه الفكرة بالخير السياسي لمجتمع جيد التنظيم الذي يطبق مبدأي العدالة.

الفكرة السادسة: (فكرة خير المجتمع) فهذه الفكرة تعبر عن الخير المرتبط بالمجتمع باعتباره إتحاد لجماعة معينة¹⁰.

"فهذه الأفكار الأربع الأولى تستخدم في الوضع الأصلي لصياغة مبدأي العدالة، ومن أجل بلوغ الخيرات الأولية، ومفاهيم الخير المسموحة (الكاملة) هي تلك التي يكون النضال في سبيلها متسقاً مع تلك المبادئ، ويتبع ذلك الفضائل السياسية التي تحدد بأنها صفات الشخصية الأخلاقية للمواطنين المهمة في تأمين بنية أساسية عادلة عبر الزمن"¹¹. وبذلك نستنتج من هذه الأفكار بأن فكرة الخير تستخدم لخدمة العدالة من أجل إقامة مجتمع عادل حسب تصور رولز مما يعطي الأولوية للحق والعدل على الخير. وموقف رولز هذا يذكرنا بكانط حيث أولوية الحق على الخير تعتد على زعمين:¹²

أ- الزعم الأول: إن بعض الحقوق الفردية هي من الأهمية بمكان ما يحول دون غلبة الخير العام ذاته عليها.

ب- الزعم الثاني: يشير إلى أن مبادئ العدالة التي تحدد حقوقنا، غير مرهونة في تسويقها بأن تصور معين للحياة الخيرة، أو كما قال رولز بأي تصور أخلاقي أو ديني (شامل) والزعم الثاني هذا تحديداً هو تأكيد على أولوية الحق على الخير.

يعرف رولز العدالة بأنها: "الفضيلة الأولى بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية، مثل الحقيقة بالنسبة للأنساق الفكرية"¹³. فهو يعتبرها أولى الفضائل الذي يجب أن تلازم المؤسسات الاجتماعية؛ فالعدالة بهذا المعنى هي فضيلة مؤسسات أكثر منها فضيلة خاصة بالأشخاص، فهو يعطي الأولوية لمفهوم العدالة ومبادئها في الحياة الاجتماعية الذي يجب أن تقوم عليها جميع المؤسسات الرئيسية كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه يرفض مبدأ التضحية بالعدالة باسم الصالح العام الذي يُقر به الطرح النفعي التضحي، لأنه انتهاك للحرية الفردية في سبيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وهذا ما يعارض عليه رولز، ليقول في هذا الصدد: "فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع، لهذا السبب تنكر العدالة إن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحاً من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين. إنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية. لذلك في مجتمع عادل تعد حريات المواطنين المتساويين راسخة المصانة بواسطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفضيلية للمصالح الاجتماعية"¹⁴. ولذلك يتصور رولز حلاً بديلاً يتمثل في اختيار مبادئ العدالة تكون أكثر إنصافاً وتنظيماً للحياة الاجتماعية وفق تصور مشترك للعدالة بعيداً عن التصورات الخاصة والفردية للأفراد.

إن جوهر نظرية العدالة قائم على مبدأي العدالة الذي يفترض أن يتم اختيارهم وصياغتهم في وضع يسميه بالوضع الأصلي (La Position Originelle)، كما يحرص على ضرورة مراعاة الترتيب الأبجدي لمبدأي العدالة بالشكل الآتي¹⁵:

1- يجب أن يحصل كل شخص على حق متساوٍ في المخطط أكثر اتساعاً من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين.

2- يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون:

(أ) - متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص.

(ب) - الالتحاق بالمواقع والمناصب مفتوحاً للجميع .

من خلال هذا الترتيب الأبجدي الذي وضعه رولز لمبدأي العدالة، نلاحظ بأنه يعطي الأولوية للحريات الأساسية*، حتى أنه يولي لمبدأ الحرية أهمية كبيرة في جميع كتاباته وفي هذا السياق تعتبر الفارق الذي يفصل بين النظرية النفعية ونظرية العدالة، وتعد أهم مبدأ لتجاوز النفعية.

فالعدالة كإنصاف تعد الآلية الوحيدة التي تضمن التوزيع العادل للخيرات الأولية كما أنه يمكن لمبادئها أن بين الحقوق والواجبات داخل المؤسسات السياسية والسوسيو - اقتصادية، بحيث تعد هذه المبادئ بمثابة الأسس لقيام مجتمع جيد التنظيم.

يحتل مبدأ الحرية المتساوية الأولوية لأنه يعتبرها متعالية وسامية من الناحية الأخلاقية السياسية، ولا يمكن التضحية بها من أجل منافع اقتصادية أو غيرها، وما يبرر معنى هذه الأولوية "بأن المبدأ الثاني يطبق دائما ضمن مجموعة مؤسسات خلفية تحقق متطلبات المبدأ الأول (بما في ذلك تأمين القيمة المنصفة للحريات السياسية)، وهي المؤسسات التي ستقوم بذلك في مجتمع جيد التنظيم، والقيمة المنصفة للحريات السياسية تؤمن للمواطنين المتماثلين في المواهب والدوافع فرصا متساوية تقريبا في التأثير على خطة الحكومة وفي الحصول على مراكز للسلطة بمعزل عن طبقتهم الاقتصادية والاجتماعية"¹⁶

ومن جملة المبررات التي يضعها حول مسألة الأولوية نجده يقول بأن "أولوية المبدأ الأول على الثاني تلغي المبادلة (المقايضة) بين الحقوق الأساسية والحريات التي يغطيها المبدأ الأول والمنافع الاجتماعية والاقتصادية التي ينظمها المبدأ الثاني، من ذلك مثلا لا يمكن حرمان جماعات معينة من الحريات السياسية المتساوية على أساس حصولهم على هذه الحريات قد يمكنهم من تعطيل خطط يحتاجها النمو الاقتصادي أو النجاعة الاقتصادية"¹⁷. بحيث يسبق مبدأ التساوي في الحريات مبدأ التفاوت في الحظوظ، لأن المبدأ الأول هو الضامن الوحيد للحريات الأساسية وعلى هذا الأساس نجده يضع هذا الترتيب الأبجدي للمبادئ.

يراجع رولز في كتاباته المتأخرة مبدأي العدالة لأحما لقد مسهما النقد الذي تعرضت إليه نظرية العدالة، لكن هذه المراجعة لم تكن حول المضمون وإنما على مستوى الأسلوب وهذا يرجع إلى النقد الذي وجهه له المفكر هاربرت هارت (Herbert Hart)، حول أولوية الحريات الأساسية.

ليقول رولز في هذا الصدد: "لقد وضع هربارت هارت أن تفسير الحريات الأساسية وأولويتها الذي اعتقدته في كتابي نظرية في العدالة يحتوي، من بين تناقضات أخرى، على ثغرتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في أن الدوافع التي تجعل الشركاء في الوضع الأصلي يختارون الحريات الأساسية ويجمعون على أولويتها لم تُشرح بالشكل الجيد. وأن هذه الثغرة لا تنفصل عن أخرى وتتعلق بأن تطبيق مبادئ العدالة في المرحلة الدستورية والتشريعية والحقوقية لا تعتمد على إيّ معيار يستطيع تحديد طبيعة تلك التطبيقات بدقة، و تلاؤمها مع بعضها، انطلاقا من الظروف الذي يكون فيها السياق الاجتماعي معروفا".¹⁸

ويؤكد رولز على أهمية وجهة نظر "هارت" التي ساهمت في تعديل الكثير من الأفكار حول العدالة كإنصاف بعد إعادة الصياغة. فهذه التعديلات التي قام بها لم تشمل جوهر مبادئ العدالة، فلقد أجرى تعديلا على المبدأ الثاني لكن على مستوى الأسلوب فقط وهذا ما جاء في مجمل قوله: "التغييرات التي أدخلت على المبدأ الثاني تتعلق بالأسلوب فقط".¹⁹ والآن يجب أن نشير إلى المراجعة التي قام بها رولز للمبدأين:²⁰

أ- لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه، في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.

ب- ويجب أن تتحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين:²¹

1- يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة.

2- يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم أقل مركزا (وهذا هو مبدأ الفرق).

فمن خلال هذه المراجعة الذي قام بها على مستوى الأسلوب، نستنتج بأن المبدأ الأول يخص المسائل الدستورية الأساسية كحرية التعبير والتفكير، في حين المبدأ الثاني يتعلق بالإنصاف في الفرص وتسيير أشكال التفاوت التي تدخل في إطار مسائل العدالة التوزيعية، التي تحميها وتضمنها التشريعات والنظم القانونية في المسائل الدستورية الرئيسية.

فالمتتبع لأعمال "رولز"، يعرف بأن قام ببعض التعديلات في نظريته في العدالة لأنها لم تسلم من سهام النقد الموجهة لها منذ صدور كتابه العمدة نظرية في العدالة سنة 1974، الذي أحدث منعطفًا في تاريخ الفكر الفلسفي الأخلاقي والسياسي، لما أثاره من جدل ونقد من طرف الليبراليين والمحافظين والمدرسة المجموعاتيّة و الاشتراكيين ... هذا ما دفع به مراجعة وتعديل بعض النقاط في نظريته.

من أهم الليبراليين الجدد الذين عارضوا نظرية العدالة وبالتحديد الليبراليين اليمينيين وخاصة "روبرت نوزيك" (R.Nozick) زميل جون رولز، الذي ألف كتابه الشهير: "الفوضى والدولة و اليوتوبيا"، للرد عليه علماً أنه كان من المعجبين به في بداية حياته. "فروبرت نوزيك كان لا يؤمن بالعدالة الاجتماعية، بل يعتبرها ظلماً ومخلّة بالحرية التي يركز عليها، وهذا كافٍ لكي نعرف مدى بعدهما عن نظرية رولز القائمة على العدالة الاجتماعية واعتبارها أرفع الفضائل الاجتماعية وجعلها في المؤسسات الاجتماعية كالحقيقة في الحقول المعرفية، ولهذا يرفض روبرت نوزيك مبدأ المساواة لتشبعته القوي بمبدأ الحرية".²²

"إن نظرية رولز في العدالة لا تسمح بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي إلا إذا كانت في صالح الأقل الناس حظاً، أما بالنسبة إلى نوزيك، فتتمثل العدالة في المبادلات والتحويلات الطوعية وحدها، من دون التدخل أي سياسات توزيعية على الإطلاق".²³

كذلك من بين الانتقادات الموجهة إليه حول مضمون مبادئ العدالة، بحيث أنه لم يبدع في هذا الشأن، فبالنسبة للمبدأ الأول فإن المرجعية التي اعتمد عليها في صياغة هذا المبدأ، هي حرية الفرد التي استقاها من عند كل من "جون لوك" التي اعتبر أن الأفراد الحالة الطبيعية يتمتعون بحق الحرية وحق الحياة وحق الملكية، وكذلك "جون جاك روسو" الذي يعتبر بأن الفرد يولد وهو حر، وفكرة "إيمانويل كانط" عن الفرد المستقل الحر.

"إذن هذه المفاهيم استقاها "رولز" من الثقافة السياسية والأخلاقية الغربية، وهذا ما يتجلى في المبدأ الأول، حيث أن فكرة الفرد الحر تناولها رولز كما هي بدون تعديل أو تعديل، بل أكثر من ذلك نجد أنه وظفها لتصير مبدأً الأول، في مفهومه للعدالة كإنصاف والذي ينص ويؤكد على الحريات الأساسية والذي له الأولوية على الثاني".²⁴

هذا التقارب والتشابه في الأفكار "رولز" والمذهب الليبرالي التقليدي يجعل نظريته عرضة للكثير من الانتقادات، وما يقوي الانتقادات في هذا الموضوع ضعف تبريره لهذا المبدأ.

ينطلق رولز من ثلاثة مبادئ ممكنة يقع بها ضبط توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية أو تقدير قيمتها، هذه المبادئ هي ثلاثة:²⁵

1- الحرية الطبيعية على غرار "نظرية الاستحقاق عند نوزيك".

2- المساواة الليبرالية "التشبيه بمعيار الاستحقاق".

3- المساواة الديمقراطية "وهي قائمة على مبدأ الفرق".

ينطلق رولز من القاعدة مفادها أنه لا يمكن توزيع الخيارات الأولية تحت أية ضغوط لإرادية، وتكون للأفراد حرية اختيار وتعيين الشروط المناسبة لذلك.

"كما أن الفيلسوف "ويل كيمليكا" (Will Kymlicka) يعتقد أن نظرية العدالة عند رولز هي امتزاج بين النفعية والمساواة، فالعدالة الاجتماعية حسب رولز تستند إلى مزايا الشفافية والأمانة، المهم أن تصورا ماثلاً يتطلب كي يكون قابلاً للتنفيذ إصلاحات جذرية كما يلاحظ ذلك كلميكا، ومع ذلك فلا رولز ولا دووركن يبدوان واعيين لهذا الأمر ولا يهتمان كثيراً بدوام اللامساواة العقارية، بين الطبقات والأعراق والأجناس (بمعنى الذكور والإناث)، وهذه هي نقطة ضعفهما".²⁶ وما نلاحظه بأن نظرية رولز لم تستطع الإفلات من سهام النقد الموجهة لها من كل ناحية، لكن ما نريد الإشارة إليه أن كل تلك انتقادات كانت لها أهمية كبرى في إعادة صياغة نظرية العدالة.

إن نظرية العدالة كإنصاف أعادت فتح النقاش حول مسألة العدالة، وطرح سؤال العدالة من جديد وفق ما هو راهن، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية التي مرّ بها العالم الأنجلوساكسوني آنذاك، فتعد محاولته تلك من أهم المحاولات في تاريخ الفلسفة الأخلاقية والسياسية، خصوصاً وأنها أعادت إحياء مبحث الفلسفة السياسية، من خلال التصور الإجرائي للعدالة وإعادة البحث في قيمتي العدل والخير، وإعطاء الأولوية لقيمة العدالة مقابل الخير، وذلك من خلال نقد المذهب النفعي الذي اعتبر العدل

وسيلة لتحقيق الخير، وإعادة طرح بديل يضمن الحريات الفردية والحقوق والواجبات، في مجتمع جيد التنظيم يحتكم إلى مبدأي العدالة كإنصاف.

قائمة الموامش

- ¹ - ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص86.
- ² - Aristote :Ethique à Nicomaque ,trad.franc.Tricot,J. ,Paris Vrin,1983,P224(1130d-1131a)
- ³ - ديفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص 86.
- ⁴ - جون ستيوارت مل: النفعية، ترجمة: سعاد شاهري حرار، ط01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012، ص113.
- ⁵ - سمير بالكيف وآخرون: الفلسفة الأخلاقية من سؤال المعنى إلى مأزق الإجراء، ط01، منشورات الاختلاف، 2013، ص548.
- ⁶ - رولز(جون): نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى طويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص12.
- ⁷ - ينظر إلى: جون رولز: نظرية في العدالة، ص53.
- ⁸ - جون رولز: نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص ص، 59، 60.
- ⁹ - جون رولز: العدالة كإنصاف. إعادة صياغة، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان - 2009، ص303.
- ¹⁰ - أنظر إلى: جون رولز: مصدر سابق، ص ص، 303، 304.
- ¹¹ - جون رولز: العدالة كإنصاف إعادة صياغة، مصدر سابق، ص304.
- ¹² - مايكل ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، تر: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت -لبنان- 2009، ص21.
- ¹³ - Rawls(John):Théorie de la justice, Traduit par: Cathrine Audard, Editions du seuil,1997,P 29.
- ¹⁴ - جون ولز: نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص، 40.
- ¹⁵ - المصدر السابق، ص ص، 92، 93.
- ^{*} - الحريات الأساسية تتمثل في الحرية السياسية (حق الاقتراع وحقوق التأهل أو الوصول إلى منصب عام) بالإضافة إلى حرية التعبير والتجمع والاجتماع حرية الضمير أو الالتزام بما يمليه الضمير وحرية الفكر حرية الشخص مع حق اقتناء الملكية (الشخصية) ...
- ¹⁶ - جون رولز: العدالة كإنصاف. إعادة صياغة، مصدر سابق، ص154.
- ¹⁷ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ¹⁸ - Rawls(John): « les libertés de base et leur priorité », trad.franc, piron,F., in : Justice Et Démocratie ,paris, seuil, 1993,P155.p26.
- ¹⁹ - رولز(جون): العدالة كإنصاف إعادة صياغة، مصدر سابق، ص419.
- ²⁰ - المصدر السابق، ص 148.
- ²¹ - المصدر نفسه، ص148.
- ²² - جون رولز: العدالة كإنصاف إعادة صياغة، مرجع سابق، ص52.
- ²³ - مايكل ج ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، مرجع سابق، ص131.
- ²⁴ - رولز(جون): العدالة كإنصاف إعادة صياغة، مصدر سابق، ص40.
- ²⁵ - مايكل ج ساندل: الليبرالية وحدود العدالة، مرجع سابق، ص132.
- ²⁶ - جان فرانسوا دورتيي: فلسفات عصرنا، ترجمة: إبراهيم صحراوي، ط01، منشورات الاختلاف، 2009، ص201.